تعز.. عشر سنوات من حرب لم تتوقف

يوثق التقرير عشر سنوات
من الانتهاكات في تعز
(21 مارس2015- 31 مارس 2025)

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
Human Rights Information & Training Center
HRITC

الفهرس

المقدمة	3
أبرز صور الحرب على المحافظة:	5
الحصار الجائر	6
نشوء الجماعات المسلحة خارج اطار القانون	7
التجويع والحرمان من المساعدات الإنسانية	9
زرع الألغام الأرضية	11
تجنيد الأطفال	14
النزوح والتهجير	15
الموت عطشاً (حرب الماء)	17
استهداف المنشئات الطبية والتعليمية	20
الاطراف المرتكبة للانتهاكات	24
ابرز الانتهاكات التي طالت المحافظة:	34
1- الحق في الحياة	
2- انتهاكات حقوق الانسان	
3- انتهاكات أخرى	

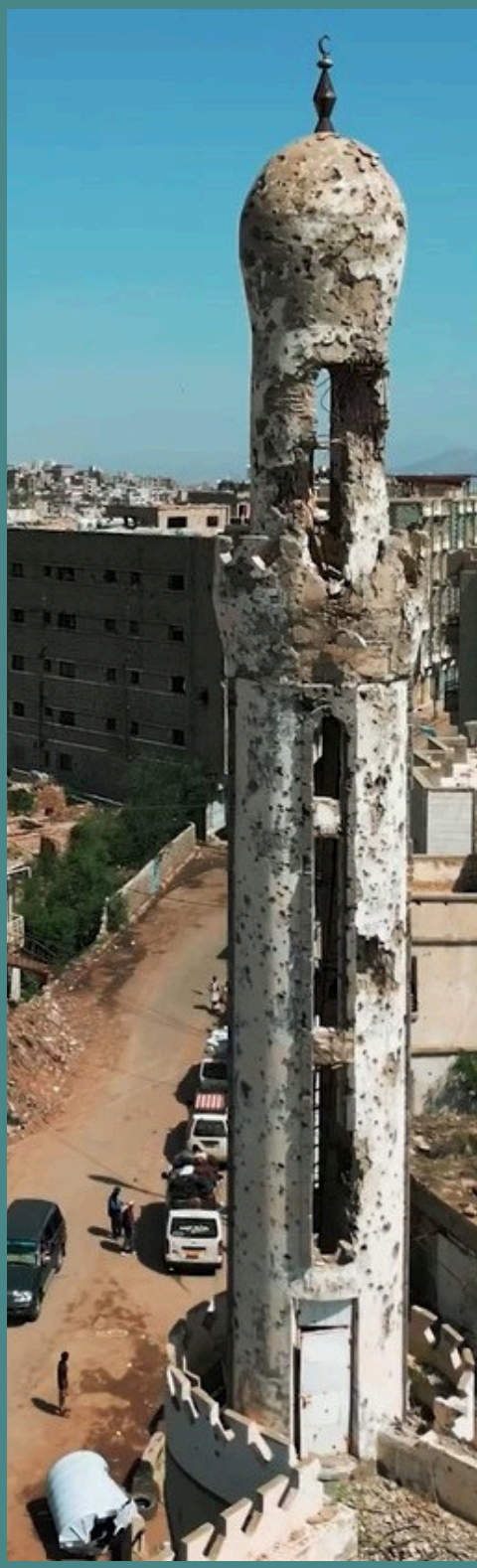

المقدمة:

في 21 مارس 2015، شنت مليشيا الحوثي حربها على محافظة تعز، لتنطلق أولى شرارات واحدة من أكثر المعارك دمويةً وتعقيداً في تاريخ اليمن الحديث.
ومنذ ذلك التاريخ، تحولت تعز - بثقلها السكاني وموقعها الجغرافي الحيوي - إلى ساحةٍ مفتوحة للانتهاكات الجسيمة التي استهدفت المدنيين أولاً، ومقومات الحياة ثانياً، في ظل حصار خانق فرضته المليشيا، وحرب مفتوحة استُخدمت فيها كل أدوات القتل والتجويع والترهيب.

عشر سنوات مضت، دفعت فيها تعز ثمناً فادحاً من دماء أبنائها، وتعرّض سكانها لانتهاكات ممنهجة تمثلت في القتل العشوائي، القنص، التهجير، القصف، تدمير البنية التحتية، تجنيد الأطفال، زرع الألغام، وحصار المياه والغذاء والدواء، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، في مشهد يعكس واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في البلاد.

يستعرض هذا التقرير الحقوقي أبرز تلك الانتهاكات، ويوثّق حجم الكارثة التي لحقت بالمحافظة وسكانها خلال عقد من الحرب الدامية والممنهجة، المحافظة الاكثر كثافة سكانياً وتنوعاً ثقافيإ، والنازعة للسلم والتعايش المجتمعي مع جميع اطياف المجتمع اليمني بمختلف تكويناته.

حيث تبقى المطالبة بالعدالة والانصاف قائمة في ضوء القوانين الدولية الإنسانية، والتأكيد على محاسبة المسؤولين عن كل الانتهاكات، والعمل على إنهاء معاناة مدينة ظلت وحيدة في وجه الموت، والصمت المريع للمجتمع الدولي .

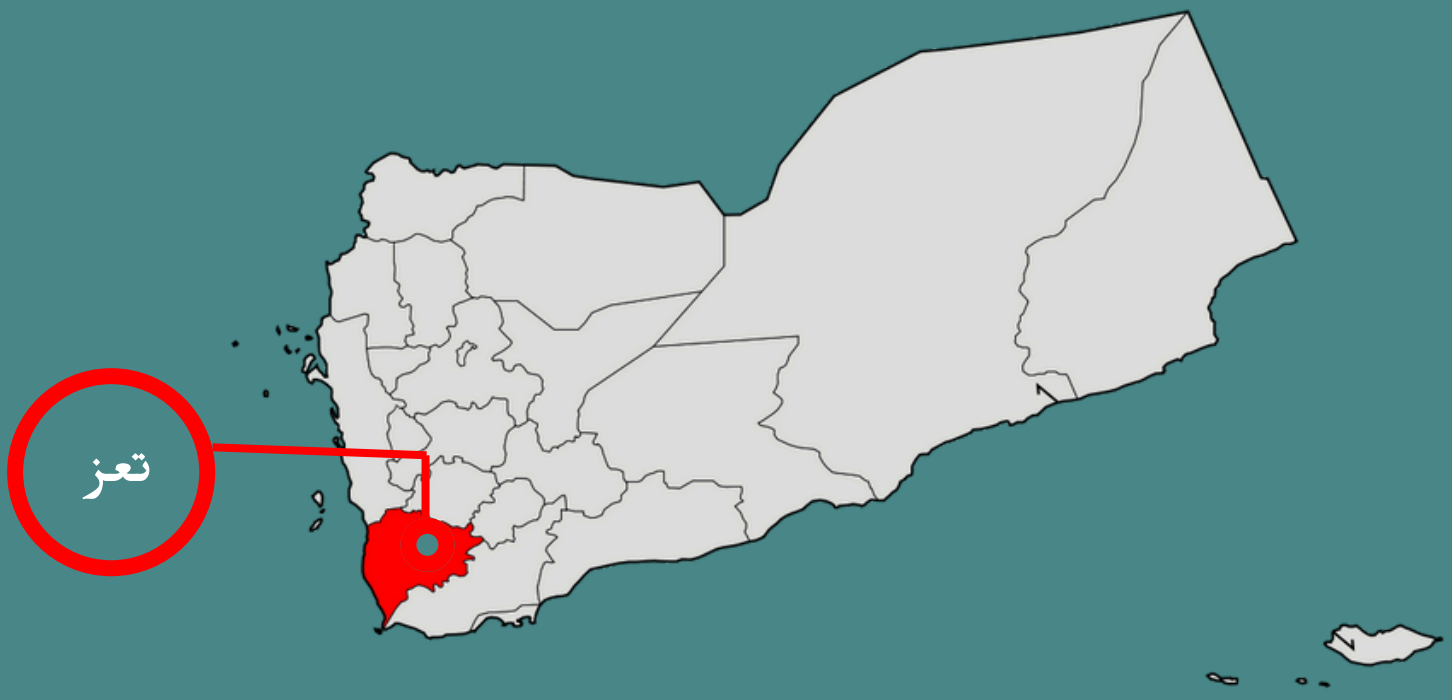

أبرز صور الحرب على محافظة تعز :

01 الحصار الجائر

02 نشوء الجماعات المسلحة خارج اطار القانون

03 التجويع والحرمان من المساعدات الإنسانية

04 زرع الألغام الأرضية

05 تجنيد الأطفال

06 النزوح والتهجير

07 الموت عطشاً (حرب الماء)

08 استهداف المنشئات الطبية والتعليمية

الحصار الجائر

فرضت مليشيا الحوثي حصاراً خانقاً على المدينة اشتد مع 13 يوليو عام 2015، ومنعت دخول الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية، وأُجبر السكان على استخدام طرق جبلية خطيرة تُعرف بـ"طريق الموت"، في حين تُوفي عدد كبير من المرضى بسبب منع دخول الأدوية والمستلزمات الطبية.

وقد رصدت منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، وحقوقية مثل هيومن رايتس ووتش، والعفو الدولية، أن تعز كانت من أكثر المناطق تضرراً نتيجة هذا الحصار المستمر.

وقامت المليشيا باغلاق المعابر والمنافذ المؤدية للمدينة بشكل تام وأبرز المنافذ المغلقة هي:

- منفذ الحوبان (شرق المدينة): وهو الطريق التجاري والإنساني الأهم الذي لا يزال مغلقا منذ 2016، رغم دعوات أممية لفتحه دون قيد.(وفتح بشكل جزئي) .

- منفذ الستين (شمال شرق): حولته المليشيا إلى نقطة قنص وقصف متكرر للمدنيين، مما أدى إلى سقوط ضحايا ومنع الحركة نهائياً.

- منفذ الضباب (جنوب غرب): ظل لسنوات الطريق الوحيد شبه الآمن، لكنه شهد قصفاً متكرراً وزراعة ألغام، ما جعل الوصول منه محفوفاً بالمخاطر.

منفذ الحوبان

نشوء الجماعات المسلحة خارج إطار القانون

في ظل الانهيار المؤسسي الذي رافق سنوات الحرب، وبفعل استمرار الحصار الحوثي الخانق وغياب فاعلية الدولة، شهدت محافظة تعز خلال الاعوام الاولى للحرب تصاعداً مقلقاً في ظاهرة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، التي تمارس أنشطتها بعيداً عن سلطات الدولة وأجهزتها الرسمية.

وقد ساهمت هذه الجماعات في تعقيد المشهد الأمني والحقوقي في المدينة، من خلال ممارسات تنتهك القانون وحقوق الإنسان، وتُقوّض مؤسسات الدولة.
وتشكلت هذه الجماعات على خلفيات متعددة، بعضها يتبع قيادات عسكرية محلية، أو فصائل مسلحة ذات توجهات أيديولوجية أو مناطقية أو حزبية، مستغلةً هشاشة الوضع الأمني، وضعف الرقابة، وغياب منظومة العدالة.
وتورطت تلك التشكيلات في انتهاكات جسيمة، شملت الاعتقالات التعسفية، التعذيب، وفرض الجبايات بالقوة، والاستيلاء على ممتلكات خاصة وعامة، والاشتباكات المسلحة في الأحياء السكنية.

كما رصدت منظمات حقوقية محلية ودولية قيام بعض تلك الجماعات بإنشاء سجون غير قانونية داخل المدينة، واحتجاز مواطنين خارج إطار القانون، دون أوامر قضائية أو رقابة قانونية، بعض من تلك الجماعات تربطها علاقات مع ميليشيات الحوثي أو فصائل في الجيش الحكومي، وبعضها جماعات مسلحة مجهولة المصدر والمكان والشخصيات المنظمة اليها والتي يتم رصد معظم انتهاكاتها تحت مسمى مسلحون مجهولون في بعض التقارير الحقوقية سواء لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان او بعض المنظمات الاخرى.

نشوء الجماعات المسلحة خارج إطار القانون

وتكررت حالات الإخفاء القسري والانتهاكات ضد صحفيين وناشطين ومدنيين، على يد تلك الشكيلات التي لا تخضع للسلطة القضائية، مما أسهم في إضعاف ثقة السكان في أي جهة أمنية، وأدى إلى انتشار الفوضى وتراجع مظاهر سيادة القانون.

وفي عمليات الرصد والتوثيق التي يقوم بها المركز يظهر حجم انتهاكات تلك الجماعات مع الاطراف المنتهكة بمرتبة بعد مليشيات الحوثي، مما يكشف عن تخادم واضح بين تلك الاطراف والحوثي أو استغلالها لإختلال الوضع الامني لفرض نفسها كأمر واقع على الارض كبديل اخر للمليشيا.

ورغم بعض الجهود التي بذلتها السلطات المحلية والأمنية المدعومة من الحكومة الشرعية للحد من هذه الظاهرة، إلا أن إستمرار الصراعات البينية بين القوى المختلفة في تعز، وتعدد مصادر القرار، قد أعاق مسار ضبط السلاح وتوحيد الأجهزة الأمنية تحت مظلة مؤسسية واحدة.

ويظل استمرار وجود هذه الجماعات المسلحة تهديداً مباشراً للأمن المدني، وعائقاً أمام أي جهود جادة لإرساء العدالة الانتقالية والمصالحة، ويُبرز ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وتفعيل سيادة القانون كمدخل أساس لتعافي المدينة بعد سنوات من الدمار والفوضى.

التجويع والحرمان من المساعدات الإنسانية

طوال سنوات الحصار، ظلت المدينة محرومة من وصول المساعدات الإنسانيه، مع إغلاق المعابر الرئيسية، ومنع قوافل الإغاثة، وارتفاع أسعار المواد الأساسية بشكل يفوق قدرة السكان، مما أدى إلى تفاقم سوء التغذية، وظهور حالات مجاعة حقيقية في بعض الأحياء الفقيرة، وفقاً لتقارير برنامج الغذاء العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

واستخدمت مليشيا الحوثي الحصار الخانق على المدينة كأداة للعقاب الجماعي، و لتجويع السكان فيها، والذين يتجاوز عددهم المليوني نسمة، حيث ادى الحصار الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 300% مقارنة بالمناطق غير المحاصرة، وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي، وتوقف دخول المساعدات الإغاثية الدولية بشكل دوري، نتيجة عرقلة الحوثيين للمرور في المناطق الخاضعة لهم.
واعتمد السكان على طرق جبلية بديلة خطرة، مما عرضهم للقنص المباشر والانهيارات الصخرية وسط انتشار واسع لسوء التغذية الحاد، خاصةً بين الأطفال، بحسب تقارير منظمة اليونيسف.

واتبعت ميليشيات الحوثي سياسة ممنهجة لمنع دخول المساعدات الإنسانية إلى مدينة تعز، وعرقلة أعمال المنظمات الدولية، ما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني وزيادة معاناة السكان، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني.
كما قامت بمنع تصاريح عبور قوافل الإغاثة الدولية المتجهة إلى تعز عبر المناطق الخاضعة لها، ما تسبب في توقف إمدادات الأغذية والأدوية فترات طويلة.

وقامت الميليشيات بمصادرة مساعدات غذائية وطبية في نقاط التفتيش أو فرض إتاوات على منظمات الإغاثة، وتحويل الشحنات إلى مناطق خاضعة للحوثيين، واستهداف فرق العمل الإغاثي بالقصف والقنص أثناء محاولتهم الوصول إلى المناطق المتضررة داخل المدينة، كما قامت بعرقلة حملات التطعيم والتغذية الطارئة في المناطق المحاصرة، مما أدى إلى انتشار أمراض كان من الممكن تفاديها.

وفي عدة مناسبات، قامت الميليشيات بـنهب المساعدات وبيعها في السوق السوداء، أو توزيعها على أتباعها دون اعتبار للمعايير الإنسانية، مما أدى الى فقدان الثقة بين السكان والمنظمات الإغاثية بسبب تدخلات الميليشيات في التوزيع، وتشويه آليات الاستهداف.

زرع الألغام الأرضية

استخدمت ميليشيات الحوثي الألغام الأرضية كسلاح ممنهج لإعاقة تقدم القوات الحكومية، لكنها في الواقع حولت محافظة تعز إلى واحدة من أكثر المحافظات تلوثاً بالألغام في اليمن، وبصورة عشوائية وخالية من أي خرائط أو تحذيرات، ما جعل المدنيين - خصوصاً الأطفال والنساء - أهدافاً مباشرة لهذا السلاح المحظور دولياً. وتنتشر الألغام والعبوات الناسفة الحوثية في مناطق ريفية وجبلية وزراعية وسكنية داخل المحافظة، وتشمل مواقع متعددة، منها:

الكدحة، الوازعية، جبل حبشي، مقبنة، الصلو، المسراخ، حيفان، الشقب، الراهدة، الحوبان، صالة، صبر الموادم، مشرعة وحدنان.

بالإضافة إلى لطرق الفرعية والرئيسية الرابطة بين المدينة والريف، وخاصة طريق تعز - الحوبان، وطريق الكدحة - البرح، وطريق صالة - الجحملية - شرق المدينة.

وتستخدم مليشيا الحوثي انواعا مختلفة من الالغام من ابرزها:

- **الالغام الفردية المضادة للأشخاص**: وهي معدّلة محلياً لتكون أكثر فتكاً، وقد زرعت داخل المنازل، الآبار، وساحات المدارس.

- **ألغام مضادة للمركبات**: استُخدمت لعرقلة الإمدادات والإغاثة، خاصة على الطرق الحيوية.

- **عبوات ناسفة مموهة**: على شكل حجارة أو أدوات منزلية أو ألعاب أطفال وأخرها كانت على شكل حقائب تجميل نسائية.

- **ألغام بحرية**: عُثر عليها في سواحل مديرية ذوباب غرب تعز.

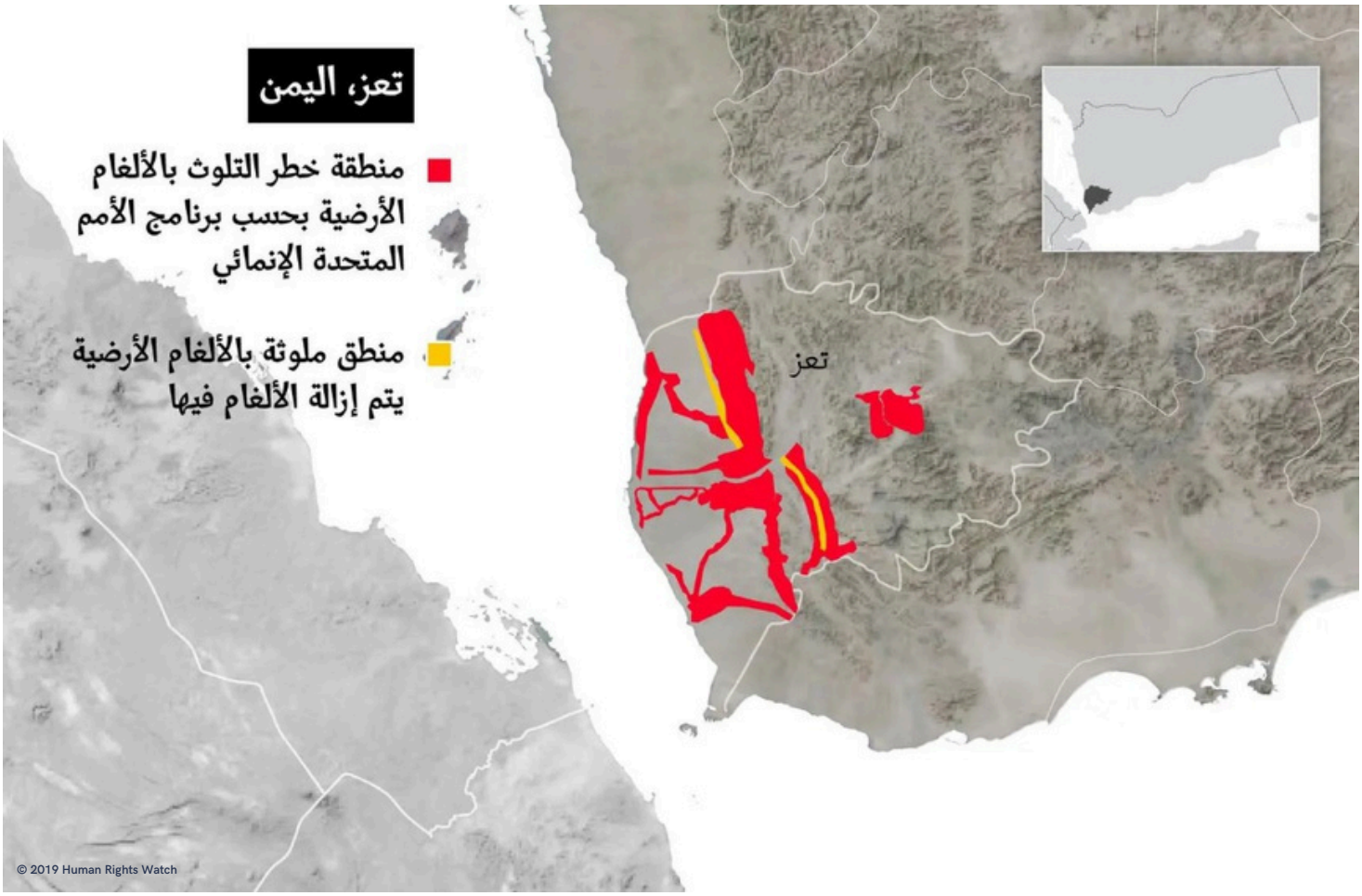

وتتسبب تلك الألغام في مقتل المئات من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال يعمل كثير منهم في الرعي وأثناء التنقل، أو العودة لمنازلهم بعد النزوح أثناء المواجهات، حيث تقوم الميليشيات بزرع كل منطقة تغادرها بالألغام.
كما تتسبب تلك الألغام بإصابة الألاف المدنيين معظمهم تعرض لبتر أطرافه أو فقدان الحركة أو بعض الحواس الأخرى كالنظر.

كما أدت الألغام الى نزوح آلاف الأسر من الأرياف المحررة خوفاً من الألغام التي لا تزال غير مزاله، وأدت أيضا الى شلل النشاط الزراعي في مناطق واسعة من تعز مثل الكدحة ومقبنة بسبب الألغام في الحقول.

كما تسببت بتعطيل مشاريع البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرقات، خاصة في الجحملية والمطار القديم والبعرارة، وحرمان الأطفال من التعليم في عشرات المدارس التي تحولت إلى مناطق خطرة أو مقفلة تماماً.
وتمثل زراعة الحوثيين للألغام في تعز خرقًا واضحاً لاتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، وجريمة حرب وفقاً للمادة 8 من نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، وانتهاكا مباشرا لـمبادئ التمييز والتناسب والضرورة في القانون الدولي الإنساني.

تجنيد الأطفال

قامت الميليشيات بتجنيد الألاف الأطفال من مناطق مختلفة في محافظة تعز، خصوصا الأرياف، واستخدامهم كمقاتلين أو حراس أو مرشدين ميدانيين. ويشكل هذا انتهاكا صارخا لاتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الدولية الخاصة بحمايتهم في النزاعات المسلحة.

استهدف المناطق الريفية "بؤرة الضعف" عبر تجيش المدارس وكذلك المعسكرات الصيفية ذات الطابع القتالي والطائفي "الدورات الصيفية" بشكل ممنهج للأماكن الأكثر فقرا باليمن ونذكر هنا بعض الاسباب التي تستغلها المليشيا:

الفقر المدقع والحرمان: تعاني الأرياف من تدهور اقتصادي حاد، مما يدفع الأسر اليائسة أحياناً لقبول "إعانات" الميليشيات مقابل تجنيد أطفالهم.

انهيار النظام التعليمي: إضافات منهج تعليمي طائفي وتستهدف إغلاق المدارس الأخرى أو تدميرها يترك الأطفال بلا مستقبل، فيصبحون فريسة سهلة للتجنيد.

انعدام الأمن والحماية: ضعف سلطة الدولة وانتشار السلاح يجعل العائلات عاجزة عن حماية أطفالها من عمليات التجنيد القسري أو التهديد.
الانقسامات الاجتماعية والقبلية: تستغل الميليشيات الانتماءات لاستقطاب الأطفال.

تجنيد الأطفال في تعز ليس مجرد رقم إحصائي، إنه سلب ممنهج للبراءة وحرق للمستقبل. إنه جريمة تستدعي استنكاراً عالمياً لا لبس فيه، وعملاً عاجلاً وجاداً على الأرض لإنقاذ جيل كامل من براثن الحرب وإعادة الأمل إلى عيون من سلبت منهم طفولتهم. حماية الأطفال في النزاعات ليست خياراً، إنها التزام إنساني وقانوني ملزم.

النزوح والتهجير

على مدى العقد الماضي نزح مئات الآلاف داخلياً بسبب القتال وحصار المدن.
رافق النزوح انتهاكات بحق النساء والأطفال وسلب الحقوق الإنسانية الأساسية.
يعاني النازحون من خدمات صحية وتعليمية غائبة، والمساعدات غالباً غير كافية أو غير منتظمة.
وأصبح التهجير القسري سياسة ممنهجة تجاه المدنيين، متركزاً في مناطق مثل الجحملية وجبل حبشي.
ورغم بدء بعض العودة، فإنها غالباً غير مستقرة، بسبب تضرر المنازل ونقاط التفتيش ووجود الألغام.
وبحلول نهاية عام 2024، كان هناك حوالي 4.7 مليون نازح داخلي في اليمن، ضمن إجمالي 4.8 مليون شخص أوضاعهم صعبة تشمل رجوع بعضهم من التهجير .

قسم كبير من هؤلاء النازحين (14%) تقطن في تعز، أي ما يعادل نحو 380,700 نازح داخلي تنقلوا من مناطقهم جراء النزاع.
وفي تقرير شبكة الراصدين المحليين أشار إلى تهجير 3,582 أسرة من مناطق مثل الجحملية بصالة، منهم 60% نساء، و25% أطفال .
كذلك في جبل حبشي ومديريات ريفية أخرى، نزحت مئات الأسر إجباراً - على سبيل المثال، 1,632 شخصاً خلال أبريل فقط.
الحرب المستمرة، القصف العشوائي، الحصار، وتجريف الألغام والأضرار بالصحة والبنية التحتية هي ما دفع السكان نحو تنفيذ النزوح الطارئ .
بالاضافة إلى ممارسات مثل الاقتحامات، المضايقات، والتهجير القسري من قبل الحوثيين وقوات موالية للحوثي في مناطق الحضر والريف كالجحملية كانت واضحة وضد المدنيين .

ويعيش النازحون إما في مدارس مخصصة أو في مساكن مضيفة، وغالباً بدون مقتنياتهم الأساسية .
وتتأخر غالباً المساعدات الغذائية والطبية أو تُعرقل مثلاً قُيدت قوافل الإغاثة في 31 حادثة وصادر الحوثيون 22 شاحنة من المساعدات.
وهناك أزمات مضافة تظهر بسبب اضطراب السكن والمخاطر القانونية عند عودتهم، حيث تُعلن لهم إشعارات إخلاء أو يطردون من بيوتهم المستأجرة.

أما الرعاية الصحية والتعليمية فإنها تتعثر آلاف الطلاب نزحوا، والكثير من المدارس والمستشفيات دُمِّرت أو باتت خارج الخدمة.
وتعد نسبة النساء والأطفال ضمن النازحين مرتفعة، وغالباً ما تتعرض النساء لانتهاكات بسبب غياب الخصوصية والأمان.
وتُظهر تقارير دولية مثل UNHCR وIOM أن النازحين غالبا لا يستطيعون العودة إلى منازلهم بسبب المخاطر المتبقية، واستمرار الأضرار ونقص الخدمات الأساسية.
بينما يحاول البعض العودة، لكنها عودة غير مستدامة، ويعودون غالبا للتهجير مرة أخرى.
وتسعى الجهات الإنسانية اليوم لتوفير دعم نقدي متعدد الاستخدامات، وإعادة بناء البنى التحتية، وتمكين حلول مستدامة للنازحين .

الصورة توضح جزء من الأضرار في حي الجحملية

الموت عطشاً (حرب الماء)

من بين أشد الأزمات خطورة التي يعاني منها السكان في تعز، تبرز أزمة مياه الشرب، التي تفاقمت بفعل الحصار المفروض من قبل ميليشيا الحوثي، واستهدافها الممنهج للبنية التحتية، وعرقلة تشغيل المشاريع الحيوية، وصولاً إلى شبه حرمان جماعي للسكان من حقهم الأساسي في الحصول على المياه النظيفة.

ويُعد الحصول على المياه النظيفة حقاً إنسانياً أصيلاً نصّت عليه العديد من المواثيق الدولية وعلى رأسها القانون الدولي الإنساني الذي يُجرِّم إستخدام المياه كوسيلة حرب أو ضغط على السكان المدنيين.

إلا أن ميليشيا الحوثي على غرار ذلك قامت بالسيطرة على أكثر من 60% من موارد المياه المغذية لمدينة تعز، أبرزها:

ـ مشروع مياه الحيمة (مديرية التعزية).

ـ مشروع مياه الحوجلة (الشمال الشرقي).

ـ مشاريع مياه الأقروض والدمغة.

وقد قامت الجماعة بمنع ضخ المياه من هذه المشاريع إلى الأحياء السكنية الواقعة في المدينة، منذ العام 2016 وحتى اليوم، مما تسبب في حرمان مئات الآلاف من السكان من مياه الشرب.

ووفقاً لتقارير صادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش في العام (2016):
"فرض الحوثيون قيوداً شديدة على دخول المساعدات والسلع الأساسية، بما في ذلك المياه، إلى المناطق المحاصرة في تعز، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي."

الموت عطشاً (حرب الماء)

كما منعت الجماعة فرق الصيانة التابعة للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي من الدخول إلى مناطق تواجد المشاريع.
وتم الإبلاغ عن احتجاز فنيين وعمال في أكثر من حالة، أبرزها خلال محاولتهم إصلاح خطوط أنابيب متضررة في منطقة الحيمة عام 2018.
ومنع الحوثيون دخول الوقود اللازم لتشغيل مضخات المياه، مما تسبب في توقف تشغيل عدة مشاريع حيوية.

وتم رصد استهداف مباشر أو غير مباشر لمشاريع المياه وشبكاتها، من ذلك:

- قصف محطة مياه الروضة عام 2017، مما تسبب في تدمير أنابيب رئيسية.

- تعرض خزانات مياه في منطقة صالة وثعبات لأضرار بفعل القصف المدفعي.

- أضرار لحقت بشبكة توزيع المياه في حي "وادي القاضي" نتيجة الاشتباكات والقصف المتكرر.

وفي يونيو 2016، تم الإبلاغ عن تلوث متعمد في مياه مشروع الحيمة، بعد ظهور روائح كريهة في المياه القادمة إلى أحد الأحياء، ما دفع المؤسسة المحلية إلى وقف الضخ مؤقتاً.

وأفاد متطوعون وشهود عيان عن إلقاء مواد ملوثة وزيوت في خزانات تغذية مشتركة قرب الحدود الفاصلة بين مناطق الحوثيين ومناطق سيطرة الحكومة.
وهذه الحوادث لم تُحقق فيها بشكل رسمي بسبب عدم قدرة السلطات على الوصول إلى المناطق المتضررة.

ولم تؤكد المنظمات الدولية حتى الآن تلك الحالات على أنها "تسميم ممنهج"، لكن التقارير الحقوقية المحلية دعت إلى فتح تحقيق مستقل وشفاف.

ويعتمد أكثر من 70% من سكان مدينة تعز على شراء المياه من الصهاريج الخاصة بأسعار مرتفعة (يتجاوز سعر الوايت 10 آلاف ريال).

وسجلت المراكز الصحية في المدينة ارتفاعاً حاداً في حالات الإسهال، الكوليرا، وحمى الضنك، بسبب استخدام مياه ملوثة أو تخزينها بطرق بدائية.

ويعاني آلاف الأطفال من سوء التغذية والجفاف نتيجة نقص المياه النظيفة.
ما تقوم به ميليشيا الحوثي من حصار لمصادر المياه، ومنع وصولها إلى السكان، واستهداف شبكاتها، يمثل جريمة جماعية وانتهاكا ممنهجا للقانون الإنساني الدولي، ويُشكل تهديداً مباشراً على الحق في الحياة والصحة والكرامة الإنسانية.

خصوصاً أن إنعدام المياه في الأحياء السكنية دفع السكان إلى شراء المياه من الأسواق السوداء بأسعار باهظة، في وقت يعيش فيه كثير من الأسر تحت خط الفقر.

من جانب آخر أثر ضعف السلطة المحلية في المناطق المحررة بسبب انقسامها وتدخل الجماعات المسلحة لاطراف وفصائل متعددة في تلك المنطقة، وأدى إلى إنهيار مؤسسات المياه الرسمية بالإضافة إلى غياب السدود والحواجز المائية الفاعلة لتجميع مياه الأمطار، واضطر السكان للاعتماد على المبادرات الفردية والمنظمات الإنسانية، دون وجود خطة مستدامة، مما فاقم الأزمة إلى حد كبير.

وتسبب ذلك في تفشي الأمراض والأوبئة بشكل أوسع.
وزيادة معدلات النزوح والهجرة من الريف إلى المدينة أو إلى خارج المحافظة.
وارتفاع وتيرة الاحتجاجات الشعبية.
إلى جانب توسّع سوق بيع المياه غير الخاضعة للرقابة، ما فتح الباب للاستغلال والارتفاع الكبير لأسعار المياه.

استهداف المنشئات الطبية والتعليمية

تم استهداف أكثر من 100 منشأة طبية وتعليمية بالقصف المباشر أو القنص، ما أدى إلى تدمير مستشفيات ومدارس بالكامل أو خروجها عن الخدمة. كما أدى القصف إلى مقتل طواقم طبية وتعليمية، وحرمان آلاف الطلاب من التعليم والرعاية الصحي.

يعد قصف مليشيا الحوثي للمستشفيات والمنشآت الطبية والتعليمية في محافظة تعز خلال السنوات العشر الماضية واحداً من أكثر الجرائم انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني ولأبسط المبادئ الأخلاقية والإنسانية.

فمنذ اجتياح المليشيات الحوثية للعاصمة صنعاء أواخر عام 2014، ومحاولتها السيطرة على مدينة تعز، شكّلت المحافظة ساحة مفتوحة للاستهداف المباشر والعشوائي من قبل قذائف الحوثيين، دون مراعاة لطبيعة الأماكن أو لحياة المدنيين، خصوصاً النساء والأطفال.

وتعرضت عدة مستشفيات ومرافق طبية في مدينة تعز ومحيطها لقصف مباشر أو غير مباشر، مما أدى إلى مقتل وجرح كوادر طبية ومرضى، وتوقف العمل في العديد منها. ومن أبرز هذه الاعتداءات:

* قصف مستشفى الثورة العام، أكبر المستشفيات الحكومية في المدينة، والذي تعرض مراراً لاستهداف مباشر بقذائف الهاون وقذائف الكاتيوشا.

* مستشفى الروضة، الواقع في منطقة الروضة، تعرض لقصف عنيف أواخر عام 2015، ما أدى إلى أضرار جسيمة في بنيته التحتية.

* مستشفى الصفوة، وهو مستشفى خاص، تضرر من قصف أدى إلى تهدم أجزاء من المبنى وترويع المرضى والعاملين فيه.

* استُهدفت سيارات الإسعاف بشكل متكرر، وهو ما تسبب في مقتل وإصابة عدد من المسعفين.

كما لم تسلم المدارس والجامعات من الاستهداف الحوثي، إذ وثّقت منظمات حقوقية وإنسانية محلية ودولية عشرات الهجمات على منشآت تعليمية، كان لها آثار مدمّرة على العملية التعليمية وعلى مستقبل آلاف الطلاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- جامعة تعز، وخاصة كلياتها الواقعة في منطقة الحصب، تعرضت لأضرار كبيرة جراء القصف المدفعي، وتوقفت فيها الدراسة لفترات طويلة.

- المدرسة اليمنية الحديثة، ومدارس أخرى في أحياء مثل كلابة وصينة وبير باشا، تعرضت للقصف ما أدى إلى تهدم مبانٍ وسقوط ضحايا بين الطلاب والمعلمين.

وتم تحويل بعض المدارس إلى ثكنات عسكرية أو أماكن لتخزين الأسلحة من قبل المليشيات الحوثية في المناطق الخاضعة لسيطرتها في أطراف تعز، مما جعلها أهدافاً عسكرية.

وتسبب القصف بشلل شبه تام للقطاع الصحي في المدينة خلال فترات طويلة، في ظل الحصار الذي فرضته مليشيا الحوثي، ومنع دخول الأدوية والمستلزمات الطبية.

وأدّى استهداف المنشآت التعليمية إلى تسرب آلاف الطلاب من المدارس، وحرمان أجيال من التعليم، وهو ما يهدد مستقبل المحافظة برمّته.
وخلفت هذه الجرائم حالة من الرعب الدائم بين السكان المدنيين، خاصة في الأحياء المحاذية لمناطق تمركز الحوثيين، مثل منطقة صالة والروضة وكلابة.

وتُعدّ هذه الاستهدافات جرائم حرب وفق القانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقيات جنيف التي تحظر استهداف المنشآت المدنية والطبية والتعليمية أثناء النزاعات المسلحة، وتفرض حماية خاصة لها. إلا أن مليشيا الحوثي تجاهلت تلك القوانين بشكل ممنهج.

أشارت تقارير حقوقية متعددة إلى أن تعز هي أكثر محافظة يمنية تعرضت لقصف المنشآت المدنية، بما فيها أكثر من 160 منشأة تعليمية، و20 منشأة طبية تم استهدافها جزئياً أو كلياً خلال الفترة من 2015 حتى 2024.

الاطراف المرتكبة للانتهاكات:

وفق تقارير مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC

فقد وثق الفريق الميداني للمركز في محافظة تعز خلال فترة الحرب (21مارس 2015- 31 مارس 2025)

24,970 انتهاكاً

وكانت الاطراف المتسببة لها كالتالي وفق اعلاها ارتكاباً هي كالتالي:

مليشيا الحوثي

هي المتسبب الرئيسي للحرب في اليمن بشكل عام والمحافظة بشكل خاص ومرتكبة الانتهاكات الجسيمة المباشرة والمتعمدة بحق المدنيين ويرجع للمليشيا السبب الاول لوجود الانتهاكات من الاطراف الاخرى إما للتخادم فيما بينها أو تبعية بعضها الضمني للحوثي ووجودها كأحد اذرعها الخفية في المناطق المحررة او كنتيجة لحالة الفوضى التي خلقتها المليشيا جراء الحرب.

وتجدر الاشارة الى أن الجرائم التي ارتكبتها مليشيا الحوثي خلال الفترة من 21 مارس 2015 وحتى ديسمبر 2017 كانت بالشراكة مع القوات المنحازة للرئيس الاسبق علي عبد الله صالح وقيادات سياسية وعسكرية وقبلية من حزبه المؤتمر الشعبي العام التي التحمت حينها مع مليشيا الحوثي للانقلاب على مؤسسات الدولة.

وبلغت الانتهاكات التي ارتكبتها مليشيا الحوثي وصالح خلال تلك الفترة 17224 **انتهاكاً** حيث بلغ عدد القتلى 2382 مدنياً بينهم 148 امرأة و335 طفلا قتل نحو 39 منهم بالالغام والعبوات الناسفة وقتل 86 مدنيا قنصاً واصيب حوالي 9988 مدنياً بينهم 396 امرأة و1367 طفلاً 53 منهم بالالغام اصيب بالقنص 132 مدنيا ، وتم اختطاف 298 مدنياً وتضرر 81 ممتلكاً عاماً و1092 ممتلكاً خاصاً، وارتكبت نحو 26 مجزرة دموية فقط في العام 2017، وتسبب اجتياح تلك المليشيات المتحالفة لتعز خلال تلك السنوات الثلاث بنزوح وتهجير 3357 اسرة بما يقارب 14879 شخص بحسب احصائيات لمنظمات محلية ودولية متعددة.

وبلغت اجمالي الإنتهاكات خلال العشر السنوات منذ مارس 2015 الى 31 مارس 2025 التي ارتكبتها مليشيا الحوثي 22,485 بنسبة 90%.

إجمالي الانتهاكات المرتكبة خلال الفترة من مارس 2015 الى ديسمبر 2017، واشتركت بها آنذاك ميليشيات الحوثي والرئيس الأسبق صالح بلغت 17,224 انتهاكاً وكانت كالاتي:

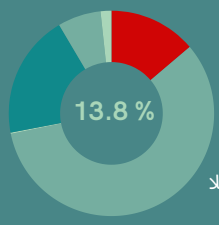

القتلى
2382 قتيل
ينهم 148 امرأة و335 طفلا

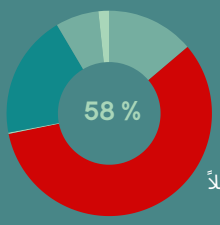

الإصابات
9988 مصاب
بينهم 396 امرأة و1367 طفلاً

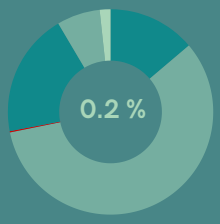

مجازر
26 مجزرة دموية
فقط في عام 2017

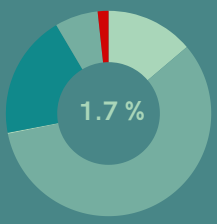

الإختطافات
298 انتهاك
العدد لا يشمل الاعتقالات

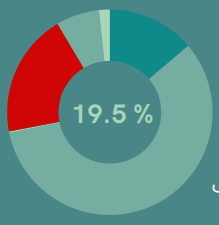

النزوح
3357 أسرة
ما يقارب 14879 شخص
خلال ثلاث سنوات فقط

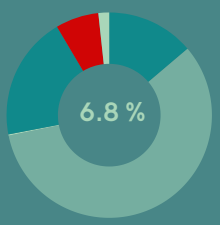

الممتلكات
1173 انتهاك
81 ممتلكات عامة
و1092 ممتلكات خاصة

مسلحون خارج اطار الدولة

تشكلت من خلفيات متعددة، بعضها كما قيل يتبع شخصيات محلية، أو فصائل مسلحة ذات توجهات أيديولوجية أو مناطقية أو حزبية، مستغلةً هشاشة الوضع الأمني، وضعف الرقابة، وغياب منظومة العدالة، أو تابعة بشكل غير مباشر أو معلن لمليشيا الحوثي.

وبدأت تظهر تلك الجماعات المسلحة بشكل جلي بحسب توثيق مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان في العام 2018 واصبحوا يشكلون خطراً حقيقياً على المواطنين وخاصة قلب المدينة ومراكز التسوق فيها ولم يظهروا حينها بأشكال منظمة وأسماء تنظيمات معلنة بل جماعات فردية مسلحة متعددة وأفراد شكلوا لأنفسهم عصابات تستند على حماية بعض الجهات.

وتبلغ عدد الانتهاكات التي ارتكبتها تلك الجماعات 1076 بنسبة 4.3%

الجيش الحكومي

حيث يرصد الفريق الميداني للمركز العديد من الانتهاكات والتجاوزات التي يرتكبها افراد تابعون للجيش او فصائل تنتمي لاحزاب او اطراف سياسية داخل الجيش الحكومي، وتستغل تواجدها ضمن الجيش باستخدام سلطتها وسلاحها ومعداتها العسكرية في ارتكاب عدد من الانتهاكات الخارجة عن القانون تحت عباءة الجيش.

وتبلغ الانتهاكات التي ارتكبها الجيش الحكومي 472 بنسبة 1.9%

مسلحون مجهولون

وهم مسلحون مجهولي الهوية يتحركون عادة في أعداد صغيرة ويقومون بأعمال خاطفة كالاغتيال بالدراجات النارية وغيرها، أو الاعتداءات والخطف والسرقة ، أو زراعة العبوات الناسفة، وغالبا ما يتبع هؤلاء المسلحون ميليشيات الحوثي كون معظم جرائمهم تتركز في تصفية خصوم الحوثي، أو القيام بعمليات خاطفة تخدم أهداف الميليشيات في إثارة الفوضى.

وبدأت تظهر جرائم هؤلاء المسلحين المجهولين بحسب توثيق مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في العام 2017.

وتبلغ الانتهاكات التي ارتكبها المسلحون المجهولون 668 بنسبة 2.7%

التحالف العربي لدعم الشرعية

هو تحالف عسكري لعدد من الدول العربية تقوده المملكة العربية السعودية، تم الإعلان عنه في 26 مارس 2015، استجابةً لطلب من الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا برئاسة الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، بهدف دعم الشرعية ومواجهة انقلاب جماعة الحوثي المدعومة من إيران.

ورصد مركز المعلومات HRITC بعض التجاوزات لقصف جوي قام طيران التحالف به، واستهدف منازل مدنيين واوقع عددا من الضحايا في الفترة من 2017 وحتى 2021 حيث توقفت عمليات قصف التحالف على المحافظة.

وتبلغ تلك الانتهاكات التي ارتكبها التحالف 106 بنسبة 0.4%

القوات المشتركة في ساحل تعز

وهي تشكيلات عسكرية يمنية تنشط بشكل رئيسي في المديريات الساحلية التابعة لتعز والحديدة ومقرها ميناء المخا التابع لتعز والواقع في غرب المحافظة قرب باب المندب ، وتضم عدة فصائل أبرزها "حراس الجمهورية" التي يقودها العميد طارق محمد عبد الله صالح، نجل شقيق الرئيس الاسبق علي عبد الله صالح، وقد تأسست بدعم من التحالف العربي، خاصة من دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد مقتل علي عبد الله صالح في ديسمبر 2017، وانسحاب طارق من صفوف مليشيا الحوثي.
وهناك "ألوية العمالقة" و"المقاومة التهامية".

وتُوظف القوات المشتركة كقوة عسكرية فاعلة في مواجهة مليشيا الحوثي، وتعمل خارج إطار الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً رغم انضمام طارق مؤخراً لمجلس القيادة الرئاسي، لكنها تتقاطع معها في هدف مواجهة الانقلاب الحوثي.

وتبلغ الانتهاكات التي ارتكبتها تلك القوات 48 بنسبة 0.2%

اشتباكات مسلحين خارج اطار الدولة والمقاومة والجيش

تم رصد الانتهاكات التي طالت مدنيين وقعوا اثناء الاشتباكات بين المسلحين خارج اطار الدولة وقوات الجيش الحكومي والمقاومة المنضوية تحت لواء الجيش والتي لم يستطع فريق المركز تمييز اي الطرفين كان المتسبب بوقوع تلك الانتهاكات سواء التي طالت المدنيين او الممتلكات.

وتبلغ الانتهاكات التي وقعت اثناء الاشتباكات 106 بنسبة 0.4%

طيران التحالف الامريكي البريطاني

شكلتالولايت المتحدة الامريكية في ديسمبر 2023 تحالفا يضم أكثر من 20 دولة اطلق عليه اسم " حارس الازدهار"، وشرعت القوات الامريكية البريطانية بشن غارات جوية على مناطق سيطرة مليشيا الحوثي في 12 من يناير العام 2024م ردا على هجمات الحوثيين التي استهدفت سفنا في البحر الاحمر.

وكانت قد اعلنت جماعة الحوثي أن التحالف البريطاني الامرريكي شن اول غاراته على محافظة تعز في منتصف ابريل 2024 في مناطق سيطرته الا انه لم يكشف عن وقوع اية ضحايا او اضرار.

وفي 31 مايو شن الطيران الامريكي البريطاني غارات استهدفت مدينة تعز، وفي 10 سبتمبر تم استهداف معسكر تدريبي لمليشيا الحوثي في منطقة الجند وكان بجواره مدرسة خاصة بالطالبات وادى القصف لمقتل طالبتين واصابة 7 اخريات.

وبلغت الانتهاكات التي ارتكبها الطيران الامريكي البريطاني 9 انتهاكات بنسبة 0.04%

إحصائيات الأطراف المتسببة للانتهاكات في محافظة تعز

24,970 انتهاكاً خلال فترة (21مارس 2015- 31 مارس 2025)

وكانت الاطراف المتسببة لها كالتالي:

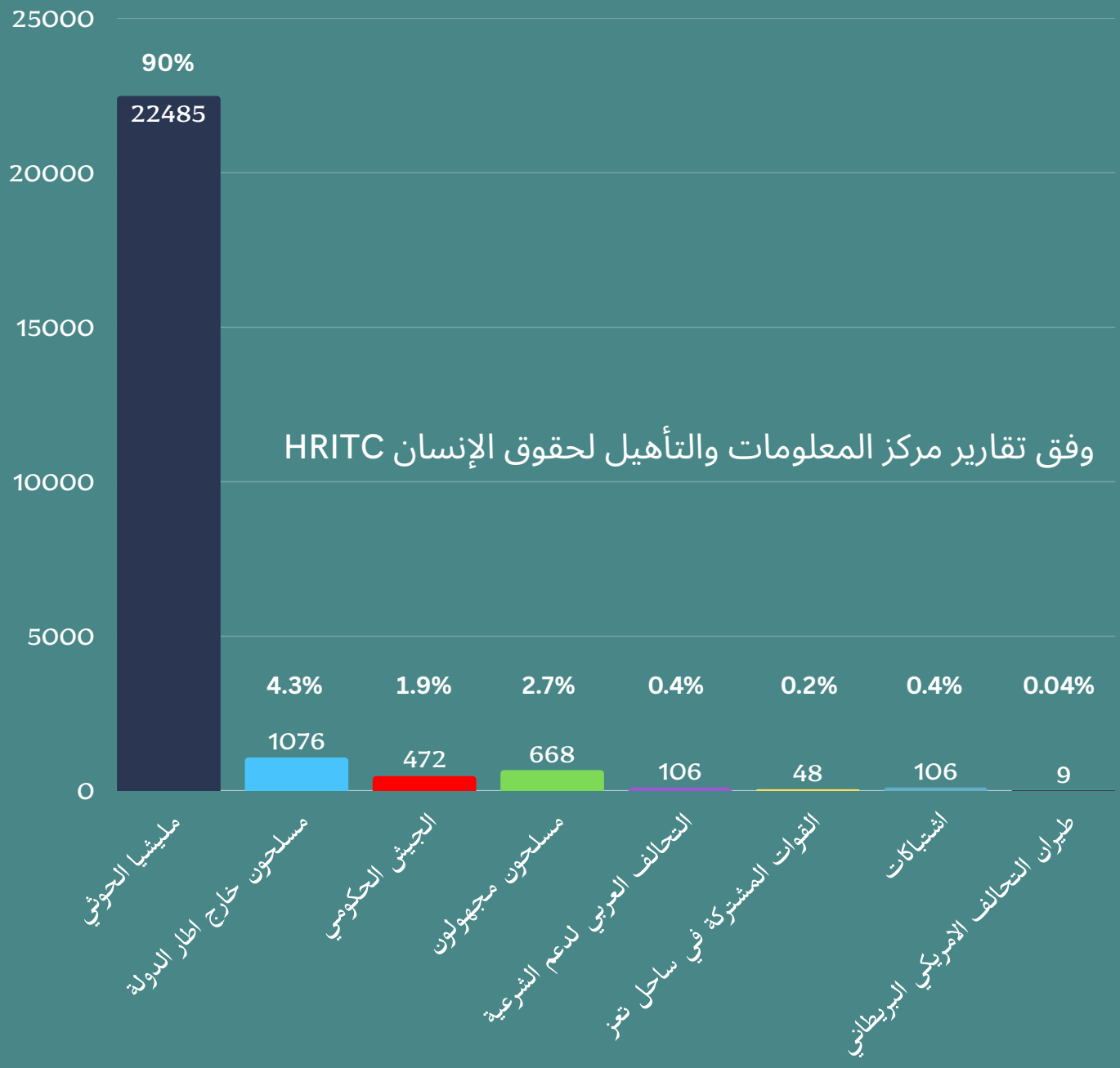

أبرز الانتهاكات التي طالت محافظة تعز بحسب توثيق الفريق الميداني لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان

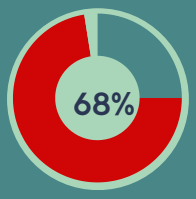

الحق في الحياة

- القتل : 3600
- الاختطاف: 632
- الاعتداء: 122
- الإصابات: 12369
- الإغتيالات: 154
- التعذيب :117
- المجازر: 92

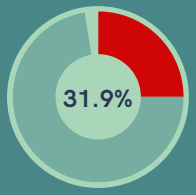

انتهاكات حقوق الانسان

- حرية الرأي والتعبير: 87
- الاعتقالات: 73
- النزوح والتهجير: 4490
- الممتلكات: 3231

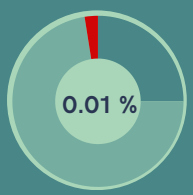

حالات أخرى | ارتكبتها مليشيا الحوثي

- حالتين اغتصاب اطفال
- حالة جماعية لتجنيد اطفال

هل لديك أسئلة؟
تواصل معنا.

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
Human Rights Information & Training Center
Hritc
www.hritc.co